تقرير الاستيطان الأسبوعي للفترة من ١١–٢٠٢٠/٧/١٧، الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان يشير فيه إلى أن هناك مشاريع قوانين عنصرية على جدول أعمال الكنيست الإسرائيلي لضم المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال، وفرض السيادة عليها*

٢٠٢٠/٧/١٨

في سياق سياسة الضم الاستيطانية، التي تسعى حكومة الاحتلال إلى فرضها على الضفة الغربية قدّم ما يسمى لوبي "أرض إسرائيل" مشروعَ قانون يقضي بفرض "سيادة" الاحتلال الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية، بموجب المخطط الذي وضعه مجلس المستوطنات. وكان مركز حزب الليكود الحاكم قد صادق عليه بالإجماع، في كانون الثاني الأول٢٠١٧. ويقضي مشروع القانون الذي قدمه اللوبي للهيئة العامة للكنيست بتطبيق القوانين الإسرائيلية على كافة المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، ومنع تحويل البؤر الاستيطانية إلى جيوب معزولة وفرض "سيادة" الاحتلال الإسرائيلي على هذه المستوطنات بموجب المخطط الذي وضعه مجلس المستوطنات. مشروع القانون هذا الذي تقدم به عضو الكنيست حايم كاتس (الليكود)، وبتسلئيل سموتريتش ("يمينا") مخالف للقانون الدولي وجميع المواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية وعنصري في جوهره وتفاصيله، خاصة وأنه يدعو إلى إنشاء آلية للحفاظ على الأراضي التي لا تقع تحت ما يسمى السيادية الإسرائيلية ومنع السيطرة العربية أو الدولية على الأراضي التي ستبقى خارج خريطة السيادة الإسرائيلية في المنطقة المصنفة وفق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالمنطقة (ج). وتفوح روائح عنصرية كريهة من نصوص مشروع هذا القانون من خلال دعوته الصريحة والمباشرة دولة إسرائيل لمنع البناء الفلسطيني في المنطقة ومنع الاستيلاء على الأراضي عبر مد شبكات للبنية التحتية ومنع أي نشاط دولي في هذه المناطق لا يحظى بمصادقة الحكومة الإسرائيلية، وإلى وإلى تسوية العقارات والأراضي، بما في ذلك في المناطق التي ستبقى خارج خرائط السيادة الإسرائيلية وإلى تعزيز الحفاظ على أراضي الدولة من خلال إقامة المراعي والحقول الزراعية وتحويلها إلى غابات بهدف وضع العراقيل والقيود على البناء الفلسطيني في المنطقة، واشتراط موافقة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينيت) على مخططات البناء الفلسطينية.

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس
http://nbprs.ps/2020/07/18/%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b9-%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86-%d8%b9%d9%86%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ac%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a3%d8%b9%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84/

وفي هذا الإطار دعا المكتب الوطني للدفاع عن الأرض إلى العمل من أجل تعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي عاملة كانت أم مراقبة في جميع الاتحادات البرلمانية الدولية المعنية جنباً إلى جنب مع تقديم لوائح اتهام إلى المحكمة الجنائية الدولية تحديدا ضد عضوي الكنيست حاييم كاتس (الليكود) وبتسلئيل سموتريتش (يمينا) باعتبارهما يتقدمان بمشروع قانون عنصري يدعو إلى تشريع وتشجيع الاستيطان الاستعماري في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى اراضيهم والانتفاع بها وحرمانهم من حق البناء والسكن وإلى تطهير عرقي صامت، وهي كلها تندرج في إطار جرائم الحرب وفقا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ووفقا للمادة السادسة والسابعة والثامنة من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وكانت قد انطلقت في صفوف المستوطنين ومنظمات الارهاب اليهودي، التي تتخذ من المستوطنات وخاصة من البؤر الاستيطانية ملاذات آمنة لها حركة نشطة للمستوطنين، تعكس حالة فلتان في حماية الجيش تدعو إلى الشروع في بناء بؤر استيطانية جديدة مناطق الاغوار وفي محاذاة ما يسمى بالمستوطنات المعزولة بشكل خاص والكتل الاستيطانية ومعسكرات الجيش بشكل عام، في سياق التحضيرات الجارية لبتنفيذ مخطط الضم الذي يتبناه بنيامين نتنياهو. ويعتبر هؤلاء المستوطنون الظروف الراهنة فرصة لهم لفرض حقائق جديدة على الأرض على الحكومة اخذها بعين الاعتبار مي مخططاتها التوسعية. فبعد بناء بؤرتين استيطانيتين في الأسابيع الماضية على قمة جبل عيبال لمدينة نابلس بمحاذاة معسكر جيش الاحتلال أقدم مستوطنون مساء الجمعة على نصب خيام خاصة بالمستوطنين على جبل صبيح جنوب نابلس. وكان المستوطنين قد حاولوا عدة مرات الاستيلاء على هذه المنطقة اما بوضع منازل متنقله او نصب خيام ولكنهم فوجئوا بردة فعل قوية من قبل اهالي البلده الذين تصدوا لهم واجبروهم على الخروج من المنطقة برمتها خلال السنوات الثلاثة الماضية.

قي الوقت نفسه تسابق حكومة الاحتلال والمجموعات الاستيطانية الزمن وتحاول وضع يدها على أوسع مساحة ممكنة من أراضي الفلسطينيين، لمزيد من التوسع الاستيطاني وشق الطرق الاستيطانية وتثبيت أمر واقع جديد في سياق التطبيق العملي لمخطط الضم، الذي يدعو له زعيم الليكود وغيره من زعماء الاحزاب الصهيونية اليمينية المتطرفة وقادة التجمعات الاستيطانية. فقد شهدت الضفة الغربية المحتلة الأسبوع الفائت موجة جديدة من مصادرة الأراضي لأغراض استيطانية، حيث سيجت سلطات الاحتلال نحو الف دونم في محيط موقع جبل الفرديس الأثري "هيرديون"، شرق بيت لحم، بالأسلاك الشائكة، ونصبت بوابة عسكرية على مدخله الرئيسي، وبوابات أخرى في محيطه، وعزلته عن بلدة بيت تعمر، والتجمعات المحاذية له، وذلك في سياق مخطط الضم وسرقة الأرض الفلسطينية، وشملت الإجراءات الإسرائيلية أيضاً إغلاق وتجريف طريق تاريخي يشق منطقة البادية الشرقية لبيت لحم، وصولاً إلى البحر الميت، والمسمى بالطريق القديم وسيؤدي هذا الاجراء الجديد إلى عزل منازل فلسطينية تقع في محيط الموقع، وسوف يخضع قاطنوها إلى مزاجية جنود الاحتلال عند خروجهم منها أو عودتهم إليها.

وفي السياق أقدمت مجموعات من المستوطنين كذلك على عمليات تسييج واسعة في المضارب البدوية في الأغوار الشمالية طالت أكثر من ٢٠٠٠ دونم من أراض وادي الفاو وأم خروبة وبيوض في الأغوار الشمالية، حيث كان المستوطنون قد أقدموا على إقامة بؤرة استيطانية تسمى "أبو القندول" في المنطقة بهدف السيطرة عليها ومنع المواطنين البدو من الرعي في أراضيها. ومنطقة وادي الفاو هي من المواقع التي يغلقها جيش الاحتلال ويحول معظم أراضيها إلى قواعد عسكرية رغم أنها مملوكة لمزارعين فلسطينيين بموجب أوراق طابو رسمية.

وأقدم مستوطنون على قطع العديد من أشجار الزيتون في بلدة كفر اللبد قرب طولكرم، حيث تفاجأ المواطنون بانّ أشجار الزيتون التي تعود لهم قد قطعت باستخدام الآلات الكهربائية، ليتبين فيما بعد بأنّ مستوطني مستوطنة "آفني حيفتس وديربان" هم من قاموا بتلك الأعمال التخريبية. حيث طال التقطيع والتكسير مجموعة كبيرة من أشجار الزيتون الرومي المعمر.

وجرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي أراضي زراعية في منطقة البقعة شرق الخليل، مزروعة بالخضروات وفي محافظة بيت لحم جرفت آليات الاحتلال ١٠ دونمات من أراضي قرية كيسان شرقي مدينة بيت لحم، لصالح توسعة حدود مستوطنة "ايبي هناحل" المقامة على أراضي القرية.

وفي محافظة القدس المحتلة أخطرت سلطات الاحتلال بإخلاء عشرات الدونمات من أراضي المواطنين في العيسوية قضاء القدس، وعلقت إخطارات بإخلاء الأراضي، بحجة إقامة ما تسمى "الحدائق الوطنية"، على حساب ممتلكات وأراضي المقدسيين الخاصة. وتمنع سلطات الاحتلال أهالي البلدة من البناء وتهدم منازلهم وتوزع بشكل أسبوعي الإخطارات بحجة البناء دون ترخيص، وفي المقابل ترفض المصادقة على الخريطة الهيكلية التي تمكن الأهالي من البناء والتوسع ليتناسب مع الزيادة الطبيعة. ومن الجدير ذكره بان سلطات الاحتلال أخطرت الأسبوع الماضي بهدم ٣٠ منزلا ومنشأة في بلدة العيسوية. فيما طالب يهونثان يوسف عضو مجلس بلدية الاحتلال في القدس والذي يعارض تجميد البناء الاستيطاني في القدس وخصوصا البناء في منطقة بيت صفافا بشطب مخطط بناء للفلسطينيين في "جفعات همطوس" من جدول أعمال اللجنة المحلية للبناء والتنظيم، ويتناول المخطط بناء ١٥٢ وحدة سكنية في عدة مباني. فيما قالت لورا فرتون عضو المجلس البلدي عن "ميرتس" أن طلب يوسف جاء لآن مشروع البناء مبادرة عربية وان يوسف مصر على معارضة كل ما له علاقة بالعرب.

وفي سياق ردود الفعل الدولية على مخططات الضم الإسرائيلية طالب أكثر من مئة برلماني فرنسي من كل التوجهات السياسية، الرئيس الفرنسيّ، إيمانويل ماكرون، الاعتراف بدولة فلسطين، وفرض عقوبات دولية على مخطّط الحكومة الإسرائيلية، لضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، حتى "لا ترتكب دولة إسرائيل ما لا يمكن إصلاحه" كما طالبوا اعتراف الدول الـ٢٧ أعضاء الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطين. وإذا لم يتحقق ذلك، فبإمكان فرنسا القيام بهذا لاعتراف بشكل أحادي حيث اعتبروا بأن "دولة فلسطين المزمعة تتحول إلى بانتوستان"، في إشارة إلى معازل للسود أقيمت في عهد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

كما وجه وزراء خارجية ١١ دولة أوروبية رسالة إلى الاتحاد الأوروبي، طالبوا فيها بإعداد إجراءات لمنع الاحتلال من ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.ووقع على الرسالة الموجهة إلى المفوض الأعلى للسياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، وزراء خارجية كل من بلجيكا وإيرلندا وإيطاليا وفرنسا ومالطا والبرتغال والسويد والدنمارك ولوكسمبورغ وهولندا وفنلندا.وجاء في الرسالة أن "ضم إسرائيل المحتمل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال يثير قلقا بالغا لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه". وأعرب الوزراء عن مخاوفهم من أن "الوقت ضيق" لمنع إسرائيل من ضم أراضي في الضفة.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: دهمت قوات الاحتلال حديقةً في قرية مخماس وصادرت معدّات بناء منها ووضعت إنذاراً بهدم وإزالة كونتينر في المكان، كما صادرت صهريج وقود في بلدة حزما شمالي شرق المدينة عبر نقلها من خلال شاحنة لمكان مجهول. وأجبرت بلدية الاحتلال في القدس المواطن المقدسي بهاء عدنان زيتون على هدم منزله ذاتيا في حي بئر أيوب في بلدة سلوان بحجة البناء دون ترخيص وهدمت منزلا في بلدة جبل المكبر بمدينة القدس المحتلة، يعود للمواطن غسان شقيرات. وأطلقت ما تسمى جماعة "طلاب لأجل الهيكل" الإسرائيلية حملة تهويد المسجد الأقصى تحت عنوان "جبل الهيكل بأيدينا"، تهدف إلى جمع أكبر عدد من المشتركين في هذه الجماعة، وجمع التبرعات المالية لدعم برامج وطباعة المنشورات والبروشورات وتوزيع الكتيبات على المقتحمين ونشر الأفكار التهويدية للأقصى. ودعت الجماعة لتنفيذ اقتحامات كبيرة ونوعية خلال ما يسمى ذكرى "خراب الهيكل"، وذلك من تاريخ ٢٧ – ٣٠ تموز الجاري.

الخليل: اقتحم مستوطنون، منطقة العديسة جنوبي بلدة سعير بحماية جيش الاحتلال، وقطعوا نحو ٧٠ شجرة زيتون معمرة، على أرض تبلغ مساحتها ٢٠ دونماً، وتعود ملكيتها للمواطن يوسف جرادات حيث وقع عراكً بالأيدي بين المواطنين وجنود الاحتلال، أثناء محاولتهم منع المستوطنين من تقطيع الأشجار، وأخطرت قوات الاحتلال بهدم ثلاثة منازل وخمس حظائر، بعد اقتحامها والإدارة المدنية لقرية بيرين شرقي مدينة الخليل. وسلمت المواطنين إسماعيل جودة، وأسعد ويعقوب برقان إخطارات بهدم منازلهم في قرية بيرين. (وتواصل قوات الاحتلال عمليات تهديد وهدم منازل القرية التي تقع بين فكي مستوطنة "أصفر"، بهدف التضييق على المواطنين في القرية، لحملهم على الرحيل عنها، لصالح توسيع مستوطنة "بني حيفر" المقامة على أراضي المواطنين قرب القرية. وجرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أراضي زراعية في منطقة البقعة شرق الخليل، تقدر مساحتها بـ ٣ دونمات، مزروعة بالخضروات، تعود ملكيتها إلى المواطن ربيع جابر وعائلته. يذكر أن أراضي البقعة "سلة الخليل الغذائية" تشهد حملة مسعورة من قبل الاحتلال والمستوطنين من تجريف للأراضي الزراعية، وهدم لبرك المياه التي يعتمد عليها المزارعون في ري محاصيلهم ومزروعاتهم، بهدف ترحيل المواطنين قسراً عن أراضيهم لصالح

الاستيطان كما هدمت آليات الاحتلال، مسكناً زراعياً في بلدة دورا جنوب الخليل. والمكون من غرفتين، دون سابق إنذار، أو حتى إخطاره. ومنشأتين سكنيّتين في منطقة "لصيفر" جنوبي شرق مدينة يطا، يعودان لمحمود خليل أبو قبيطة ونجله إسماعيل، بحجة عدم الترخيص، ويقطنهما نحو عشرة أفراد

نابلس: أضرم مستوطنون من مستوطنة "رحاليم" المقامة على أراضي بلدة الساوية جنوبي نابلس، النيران في أراض مفتوحة، ما أدى لاحتراق نحو ١٠ دونمات، قبل أن يتم إخمادها من قبل طواقم الدفاع المدني.

سلفيت: أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على قطعة أرض قرب حاجز "زعترة" شرق ياسوف في محافظة سلفيت التي يعود جزء منها للمواطن خليل ابراهيم ياسين، وأمهلته ٤٠ يوماً للاعتراض على الاستيلاء، وسلّمت ١٥ إخطاراً بوقف البناء في بلدة كفر الديك في المنطقة الغربية الجنوبية "حارة الشعب" واقتلعت جرافات الاحتلال غرب سلفيت بين بلدتي بديا وسنيريا بمحافظة سلفيت أربعين شجرة زيتون وجرفت أكثر من سبع دونمات من الأراضي الزراعية.

طولكرم: هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بركساً للمواطن عامر حامد، وسوراً للمواطن مالك أبو صفية في قرية عزبة شوفة جنوب مدينة طولكرم بذريعة البناء في منطقة ج دون ترخيص وقربها من مستوطنة "أفني حيفتس" المقامة على أراضي المنطقة ما يجعلها عرضة لأطماع المستوطنين.

جنين: اقتحم مستوطنون مستوطنة "حومش" المخلاة و سرقوا أربعة رؤوس أغنام تعود للمواطن محمد فشافشة من بلدة جبع جنوب جنين، في حين سلمت سلطات الاحتلال ثلاثة فلسطينيين من بلدة يعبد جنوبي غرب جنين إخطارات بهدم محلاتهم التجارية ومنع بنائها مجدداً. والمحال التجارية المعرضة للهدم هي ملحمة المواطن عمر الكيلاني، و"سوبر ماركت" وملحمة للمواطن زيد حرز الله، وملحمة يملكها المواطن خالد أبو سعدة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/